محليات

الفساد والدولة.. إلى أين؟

نبيل الملاح

منذ ما يزيد على العشرين عاماً وأنا أكتب عن الفساد وضرورة التصدي له قبل أن يستفحل ويصبح واقعاً يصعب، وقد يستحيل، القضاء عليه أو الحد منه، وفي ذلك الوقت كان الفاسدون والمفسدون يعملون في الظلام وفي الغرف المغلقة بعيداً من الأضواء ودون إعلان وإشهار؛ لكن التراخي في التصدي لهم أدى إلى تمادي البعض في فسادهم وانتشارهم في كل مؤسسات الدولة ليصل إلى القضاء وأجهزة الرقابة والتفتيش..

وكنت قد أكدت أن الفساد سرطان سريع الانتشار في حال عدم بتره في بدايته، واقترحت إعادة النظر بأنظمة أجهزة الرقابة والتفتيش وهياكلها وربطها بالسلطة التشريعية، وإحداث هيئة عليا لمكافحة الفساد ترتبط بالسيد رئيس الجمهورية؛ على أن يتم اختيار القائمين عليها من رجال الدولة المشهود لهم بالعلم والخبرة والنزاهة والجرأة.

لقد انتشر الفساد بتسارع وتغلغل في العديد من أجهزة الدولة ومؤسساتها، وأصبح الفاسدون يعملون دون خوف أو خجل غير آبهين بحساب أو عقاب وكأنهم مطمئنون إلى أنه لن يكون هناك حساب ولا عقاب، وبالطبع فإن هؤلاء لا يؤمنون بيوم الحساب الذي وعد به رب العالمين.

ولقد أصبحت مظاهر حياة هؤلاء الفاسدين والمفسدين من ترف وبذخ تدعو إلى الاستغراب والاستهجان؛ فهم وأولادهم يركبون السيارات الفخمة والفارهة رغم ما تعانيه سورية من ضيق مالي وعجوزات كبيرة بسبب تراجع مواردها بشكل كبير والحصار المفروض عليها، ويرتادون المطاعم والمقاهي يومياً ويدفعون فواتيرها الخيالية دون مراجعة أو تدقيق. كل ذلك يتم في الوقت الذي يعيش فيه معظم الشعب السوري بمستوى «يلامس خط الفقر؛ حيث إن الدخل أقل بكثير من تكاليف المعيشة التي أصبحت تتناسب طرداً مع سعر صرف الدولار بسبب جشع المستوردين وتجار الجملة وتلاعبهم بالأسعار، ولا يخفى أن معظم هؤلاء يتهربون من دفع الضرائب الواجبة عليهم عن الأرباح الكبيرة التي يحققونها على حساب حياة الناس ومعيشتهم.

وهنا أسأل: هل يتعذر على الدولة محاسبة هؤلاء الفاسدين والمفسدين الكبار؟! ألا تكفي مظاهر حياتهم وحياة أولادهم لمساءلتهم وإدانتهم دون الحاجة لإجراءات وقضايا قد تستغرق سنوات ويحصلون في نهايتها على البراءة؟!

وبالطبع على الدولة التركيز على محاسبة الفاسدين الكبار، وعدم زج من تورط معهم بتنفيذ بعض الأعمال غير المشروعة لأسباب معيشية واضطرارهم لتأمين فرصة عمل ودخل إضافي، وهؤلاء حكمهم حكم الموظف الذي يحصل على إكرامية من مراجع دون ابتزاز ودون مخالفة النظام والقانون.

إن محاربة الفساد تتطلب وضع رؤية إستراتيجية واضحة ودقيقة يتم من خلالها ملاحقة الفاسدين والمفسدين الكبار في المرحلة الأولى، ومن ثم ملاحقة بقية الفاسدين على مراحل وفقاً للمعالجات الاقتصادية والمالية التي يجب على الدولة القيام بها لتحسين الأوضاع المعيشية من خلال زيادة موارد الخزينة ومنع هدر المال العام وتوفير البيئة المناسبة للإنتاج والاستثمار واستعادة الأموال المنهوبة والمهربة إلى خارج القطر والتي أعتقد أن حجمها قد يغطي احتياجات إعادة البناء في مرحلته الأولى.

فالعدالة تقتضي التفريق بين الفاسدين والمفسدين الكبار والذين امتهنوا الفساد وأمعنوا في أساليبه وبين الذين تورطوا به لحساب هؤلاء الفاسدين والمفسدين بسبب الضغوط المعيشية، وعلينا أن نتذكر قرار الخليفة عمر بن الخطاب بوقف حد قطع يد السارق في السنوات العجاف، وهو المعروف بالحزم والعدل.

إننا اليوم أمام منعطف خطير؛ فإما أن نتجاهل واقعنا المؤلم ولا نتعامل معه بجدية وبحس عال من المسؤولية الوطنية والتاريخية، وإما أن نتصدى لتحديات هذا الواقع بعقلانية وموضوعية ونعبر إلى شاطئ الأمان لبناء سورية المستقبل مواجهين المؤامرات والمخططات التي تهدف لتحطيم سورية أرضاً وشعباً وتاريخاً.

فإما الفساد، وإما الدولة، وبالتأكيد فإن خيارنا جميعاً هو الدولة.

باحث ووزير سابق

١٧٠ طبيباً تعاونوا مع المنظمات الإرهابية

رئيس فرع النقابة لـ«الوطن»: الوضع المعيشي لأطباء إدلب سيئ وعدد قليل يعمل والبقية يعتاشون من مدخراتهم

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة أطباء إدلب عزت بيطار أن عدد الأطباء غير المشطوبين لدى النقابة ١٠٣٤ طبيباً، مؤكداً أن الموجودين في مناطق سيطرة الدولة نحو ١٢٠ أما البقية خارج البلاد ونسبتهم كبيرة أو داخل المحافظة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد البيطار أنه لا يمكن إعطاء إحصائية عن الموجودين داخل محافظة إدلب أو خارج البلاد لأنها غير دقيقة، معلناً شطب ١٧٠ طبيباً نتيجة تعاملهم مع المنظمات الإرهابية.

وفيما يتعلق بالأطباء الذين لم يسددوا رسومهم أوضح بيطار أن النقابة حاولت قدر المستطاع التساهل في هذا الموضوع حتى في مسألة فرض الغرامات، مؤكداً أنه تم شطب نحو ٥٠ طبيباً لعدم تسديدهم الرسوم المالية وهم خارج البلاد ولم يتواصلوا مع النقابة منذ سنوات.

وأكد بيطار أن الذي ثبت تعامله مع المنظمات الإرهابية لا يعود إلا وفق قرارات الدولة وأما الطبيب الذي لم يشطب بعد ولم يأت حوله أي تعامل مع المنظمات الإرهابية فيعود إلى النقابة ومن دون أي مساءلة بعد تسديده الرسوم في حال لم يسددها.

ورأى بيطار أن المصيبة الأكبر تكمن في الأطباء الذين هاجروا بعد سقوط إدلب من جهة فقدان الكوادر، مشيراً إلى أن هناك أعداداً قليلة من الأطباء تسربوا من فرع النقابة إلى فروع أخرى في المحافظات لكن هؤلاء يمكن عودتهم بعد رجوع النقابة إلى المحافظة.

وأضاف بيطار: على الأغلب أننا سنواجه ندرة في الاختصاصات، وتابع: حتى قبل الخروج من إدلب كان لدينا قصور في أطباء التخدير ضاربا مثلا يوجد طبيب اختصاص صدرية وبالتالي يمكن أن يكون هناك ندرة في أطباء الصدرية والأوعية والتخدير.

وفيما يتعلق بالوضع المعيشي للأطباء أكد بيطار أن الوضع سيئ وأن عدداً قليلاً من الأطباء يعملون، في حين معظمهم يضطر لأن يصرف من مدخراته سواء من الذهب أم مما وفره من مال.

ولفت بيطار إلى أنه تم طرح مساعدة الأطباء على النقابة المركزية إلا أن عدد الأطباء الموزعين في المحافظات كان عائقاً لمساعدتهم وبالتالي النقابة لم تستطع مساعدتهم مادياً وخصوصاً أنه لم يعد هناك عائدات لها نتيجة الخسائر التي خسرتها بعد دخول العصابات الإرهابية إلى إدلب من فقدان مخبر عيادة ما قبل الزواج والمخابر العينية وغيرها من المنشآت التابعة لها.

وأشار بيطار أنه لا يوجد تخوف من عدم صرف رواتب المتقاعدين باعتبار أنها شاملة ومتكاملة مع خزانة التقاعد في البلاد وبالتالي هي مركزية مشيراً إلى أن نشاطات النقابة خفت كثيراً لعدم وجود عائدات ولتوزع الأطباء في المحافظات وبالتالي لا يوجد كادر من الأطباء لإجراء نشاطات علمية.

وفيما يتعلق بعودة النقابة إلى المناطق التي استعادت الدولة السيطرة عليها داخل المحافظة أكد بيطار أن هذا الموضوع يجب أن تتبناه مديرية الصحة في تأمين المراكز الصحية، مشيراً إلى أن الطبيب أيضاً يخضع لمسألة العرض والطلب بمعنى حينما يوجد تجمع بشري يخدمه الطبيب ويستفيد أيضاً فبكل تأكدي إنه سوف يعود إلى المنطقة.

تقرير تفتيشي يغرم شركة بـ٦٥ مليون ليرة لتنفيذها السيئ لآبار في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

كشف التقرير التفتيشي الصادر عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش عن التنفيذ السيئ لآبار المياه في الموارد المائية في محافظة السويداء.

وبين التقرير ذو الرقم ٦٦٤/٢٤ المعتمد بتاريخ ٢٠١٩/٧/١١ أنه بموجب عقد الاتفاق رقم ٤٥ لعام ٢٠٠٧ تم التعاقد بين الهيئة العامة للموارد المائية والشركة السورية الليبية للاستثمارات لتنفيذ أعمال حفر وإكساء وتجريب لآبار قرى رضيمة الشرقية والشبكي والهيت بقيمة عقدية تبلغ نحو ٢٠ مليون ليرة سورية.

وأوضح معد التقرير أنه بعد تنفيذ الأعمال المطلوبة تم إعداد محاضر إنجاز ومحاضر استلام مؤقت ونهائي لهذه الآبار وبناء عليها تم صرف مستحقات المتعهد البالغة في حينها ٦٥ مليون ليرة سورية وتم الإعلان عن استدراج عروض أسعار لتوريد وتركيب وتشغيل مجموعتي ضخ غاطسة لبئر الهيت مع مضخة احتياطية، وعليه تم استقدامها بموجب العقد رقم ١٣ لعام ٢٠١٠.

ولفت معد التقرير أنه بعد قيام المتعهد بإنزال المضخات في البئر متحفظاً حول واقع البئر والقساطل جراء حصول استعصاء على عمق ٦٠٠ متر ما دفع بالمديرية لتحميل المسؤولية إلى المتعهد بشكل مبدئي على أن يتم تحميل المسؤولية النهائية بعد سحب المضخات وما ستؤول إليه نتائج الخبرة الفنية التي تم تشكيلها لأجل هذه الغاية، وبينت اللجنة أن السبب الرئيس لحصول العطل في البئر وجود عيوب مخفية في حفره وإكسائه وهذا تتحمل مسؤوليته الجهة المنفذة لأعمال الحفر وهي الشركة السورية الليبية للاستثمارات، كما تبين للجنة وجود خلل في عملية تنفيذ وحفر وإكساء البئر لم تتم معالجتها في حينها، الأمر الذي أدى إلى هذا الخلل الفني والمسؤولية كذلك تقع على عاتق الشركة المنفذة.

وأشار معد التقرير إلى أنه تعذر معالجة وضع الكساء جراء التطبيق والتشويه الكبير في فوهة البئر عدا التكلفة العالية التي رافقت هذه الأعمال علما أن النتائج لم تكن مضمونة لذلك بات من الأفضل حفر بئر جديد، ولفت التقرير إلى أن تكاليف الحفر والإكساء التي سترافق البئر الجديد تبلغ نحو ٥٠ مليون ليرة وقيمة المواد التالفة في البئر القديم تبلغ نحو ١٣ مليون ليرة سورية على حين تكاليف سحب وتنزيل المواد تبلغ نحو ٨٠٠ ألف ليرة مع العلم أن هذه التكاليف تتحملها الشركة المنفذة إلا أن الشركة رفضت ذلك واعترضت على هذه النتائج.

هذا وحمل معد التقرير المسؤولية لجهاز الإشراف نظرا لأن الأعمال المستلمة كان يتم استلامها بشكل شكلي وبعيداً عن المسؤولية الوظيفة وهذا ينطبق على جميع الآبار، معتبراً أن الخطأ الحاصل هو تراكمي لدى المديرية لا يتغير بتغير أعضاء اللجان.

وخلص التقرير إلى عدة نتائج أهمها مطالبة الشركة السورية الليبية للاستثمارات بمبلغ مقداره ٦٥ مليون ليرة سورية لكونها هي من تتحمل مسؤولية تعطل البئر إضافة إلى فرض عقوبة حسم ٥٪ من الأجر الشهري لعدد من العاملين لمدة ستة أشهر وهم كل من/ف-ع/ و/ف-ج/ عضوي لجنة الإشراف والعاملين /س-ح/ و/م-ع/ و/ ن-ب/ وهم في لجنة الاستلام المؤقت كما تم فرض العقوبة نفسها على أعضاء لجنة الاستلام النهائي وهم /س-ا/ و/ف-ع/ و/ض-س/.

هذا وقد أثارت نتائج التقرير التفتيشي امتعاض أعضاء لجنتي الإشراف والاستلام لدى مديرية الموارد المائية بالسويداء ولاسيما فيما يخص استلام الأعمال لآبار الهيت والشبكي والرضيمة الشرقية، بسبب قيام معد التقرير ووفق مقترحاته بتغريم الأعضاء مغفلا رئيس اللجنة من العقوبة، علما أن رئيس اللجنة يتحمل المسؤولية مثله مثل أعضاء اللجنة حسب هؤلاء الأعضاء.

المحافظة تراقب أداء التموين وكل أسبوع ١٠٠ مخالفة

حماة- محمد أحمد خبازي

تنفيذاً لتوجيهات الحكومة بضبط فلتان الأسعار بالأسواق، وحماية المستهلك من جشع بعض التجار والمتلاعبين بالأسعار، وضرب المحتكرين للمواد الأساسية، ترأس محافظ حماة محمد الحزوري بحضور أمين فرع حماة لحزب البعث اجتماعاً لفروع الأسرة التموينية ورؤساء مجالس المدن والبلدان والبلديات، تم فيه عرض توجيهات الحكومة المتعلقة بتعزيز تدخلها الإيجابي لمصلحة المواطن، وتطبيق إجراءاتها لحمايته من المتلاعبين بقوته وقوت عياله.

وبين عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين مسعف علواني لـ«الوطن» أنه تم التشديد في الاجتماع النوعي المذكور، على تشديد الرقابة التموينية على الأسواق، وعلى تداول الفواتير، ومخالفة المخالفين والمحتكرين ومتقاضي الأسعار الزائدة بأشد العقوبات التموينية، لتكون رادعة لكل من تسول له نفسه التلاعب بلقمة المواطن.

وأوضح علواني أن فريق المحافظة يراقب أداء الجهات التموينية المعنية، وحركة الأسواق، ويعالج كل طارئ في حينه، ويتم توجيه دوريات حماية المستهلك لمعالجة أي شكوى من أي مواطن، وذلك على مدار الساعة.

رئيس دائرة حماية المستهلك بحماة نعمان الحاج بيّن لـ«الوطن» أن توجيهات الحكومة بالتشديد على الأسواق ترجمت على الأرض مباشرة، وتم خلال الأسبوع الماضي تنظيم أكثر من ١٠٠ ضبط بحق المخالفين بتقاضي أسعار زائدة ولعدم تداول الفواتير.

وأوضح أن الدوريات تشدد الرقابة على الأسواق والمحال التجارية، وتخالف المخالفين وتتخذ بحقهم الإجراءات القانونية المتبعة.

مديرة فرع السورية للتجارة صباح سرميني أكدت طرح تشكيلة سلعية متنوعة في منافذ فرع المؤسسة بالمدن والمناطق التي يبلغ عددها ١٢٢ منفذاً، وهي تشهد إقبالاً جيداً من المواطنين، الذين وجدوا فيها ملاذهم الآمن من جشع بعض التجار.

وبينت سرميني أن السكر والرز والسمون النباتية والزيوت والمنظفات من أكثر المواد مبيعاً، لمنافستها لنظيرها بالأسواق من حيث الجودة والسعر، وقالت: على سبيل المثال كيلو السكر يباع في منافذ بيعنا بأقل ١٠٠ ليرة عن السوق.

وأما المواطنون معتز سلهب ومحمد مصطفى ورؤى الخالد وسهام ورد وفادي رحمون فأكدوا أن أسعار معظم المواد الغذائية والاستهلاكية والسجائر وحتى البسكويت لم تنخفض بالأسواق المحلية، رغم انخفاض سعر صرف الدولار.

لا مساس بالأسواق التراثية

مدلجي لـ«الوطن»: لن تبقى مناطق مخالفات أو سكن عشوائي في حلب... بعد ١٥ سنة!

محمود الصالح

بيّن رئيس مجلس مدينة حلب معد مدلجي أن الحدائق تحظى باهتمام كبير من المجلس، ولكن في هذا العام كانت نسبة الأمطار كبيرة جداً وكان هناك نمو للأعشاب، لذلك اضطررنا إلى تعزيلها من المنصفات أكثر من مرة، مشيراً إلى وجود حدائق وضعها جيد، وخصوصا الواقعة في المناطق الآمنة لا تحتاج إلا إلى قليل من العناية، أما الحدائق في المناطق المحررة فقد تعرضت للتخريب، وبالرغم من ذلك فهي لن تكون مكلفة لإعادة تأهيلها لأنها تحتاج إلى طرقات ومقاعد وبحرات وإنارة، وهذا ممكن ونعمل على توفيره بشكل متوازن بين الأحياء المحررة، أما المنصفات فقد تم الانتهاء من تأهيلها تقريبا، مضيفا: لكن مجلس المدينة يعاني من قلة عمال الحدائق.

«الكلاسة والعرقوب جاهزة والراموسة عالطريق»

وأشار مدلجي إلى وجود ٣ مناطق صناعية هي العرقوب والكلاسة والراموسة، يتم العمل الآن في منطقة الكلاسة التي تضم ١٣٠٠ محل صناعي وتجاري، منوها بأنه تم توفير جميع الخدمات فيها، مؤكداً عودة أغلب المحلات إلى العمل والإنتاج، مضيفاً: الآن نسعى إلى تحقيق المتطلبات الكمالية في هذه المنطقة بعد أن تمت تلبية أغلب طلبات الصناعيين، لافتاً إلى أنه يتم تزويد المنطقة بالكهرباء لمدة ١٢ ساعة يومياً، خلال ساعات العمل والإنتاج، وتابع: الأهم أننا لم نسجل حالة سرقة واحدة فيها، وهذه مهم في تشجيع الصناعيين في العودة إلى مناطقهم.

أما منطقة العرقوب أكد مدلجي أن الوضع فيها جيد، مشيراً إلى وجود مشكلة ترحيل الأنقاض والنواتج الصناعية، وهذا يقع على عاتق إدارات المناطق الصناعية وفق نظام المناطق الصناعية، وقال: الآن اتفقنا على هذا الموضوع حيث سيقوم مجلس المدينة بتأمين الآليات وتقوم اللجنة الصناعية في العرقوب بتأمين العمال لترحيل النفايات الصناعية من هذه المنطقة.

ولفت إلى أن منطقة الراموسة مازال العمل والنشاط فيها متوقفاً، مضيفا: لهذه المنطقة خصوصية فهي ليست منطقة صناعية بمعنى الكلمة، إنما هي منطقة حرفية لإصلاح الآليات، والبدء فيها مرهون بوجود الزبائن الذين لم يتشجعوا حتى الآن للذهاب إلى هذه المنطقة، وحتى محلات التصنيع فيها مرتبطة بحرف إصلاح الآليات، وتابع: نحن نشجع الحرفيين والتجار وأصحاب قطع التبديل وأصحاب محلات الخراطة واللحام وغيرها للعودة إلى محلاتهم في الراموسة ومجلس المدينة على استعداد لتوفير الخدمات المطلوبة فوراً.

«لا تشويه لحلب القديمة»

وأكد مدلجي أهمية المدينة القديمة، مؤكداً العمل على ضبط عملية البناء ومنع وقوع أي مخالفة فيها، كون الكثير من الأشخاص لهم مصلحة في المراحل القلقة ببناء مخالفات وبشكل خاص في المناطق التي تهدمت نتيجة الحرب، وهؤلاء الأشخاص يسعون بكل قوة إلى تشويه المعالم الأثرية من خلال تحويلها إلى بناء مخالفات، اعتقادا منهم أنها ستصبح أمراً واقعاً ويقومون بتسويتها.

وأضاف: هذا الأمر لن يتم، وأخذ منا وقتاً وجهداً كبيراً في منع أي تعد أو تشويه للمناطق الأثرية، وما ظهر من مخالفات في المناطق الأثرية مرصود ومتابع وسيتم إزالتها بكل تأكيد ودون أي نقاش، لتبقى حلب القديمة دون تشويه، ودون أن تتعرض أوابدها وحجارتها للسرقة، مضيفا: كانت مهمة صعبة ونجحنا فيها.

وأشار إلى أن المهمة الأخرى في المدينة القديمة هي عمليات فرز الحجارة والمحافظة عليها، والعمل على إعادتها إلى مكانها الحقيقي، وهذا يحتاج إلى جهد كبير وتكاليف كبيرة، وهذا الحجر لا يمكن استبداله بأي حجر آخر لأن له قيمة أثرية وتاريخية، ولفت إلى انجاز سوق السقطية بأيد وطنية وبالتعاون مع منظمة الآغا خان، ، كذلك الحال في سوق المحمص تمت إعادة تجهيز المحلات، منوهاً بالتعاون الكبير ورغبة كبيرة من الأهالي والتجار في العودة إلى محلاتهم بالرغم من كل الصعوبات والدمار الكبير الذي تعرضت له المدينة القديمة، كما تم تأهيل شارع السجن وهو من أهم الشوارع التجارية في مدينة حلب القديمة، وكذلك شارع جب القبة، وهذه الأسواق أعادت الانتعاش الاقتصادي والتجاري لحلب، حيث تتركز في هذه الأسواق الكثير من مستلزمات الأعمال الصناعية التي تحتاجها الصناعة والحرف في المدينة، مضيفا: وبهدف تحقيق كل ذلك تم رصد مبلغ مليار ليرة من الحكومة من أجل المدينة القديمة، وسيتم تنفيذ الأعمال المقررة في موعدها وبالمواصفات التي وضعت لها.

> الأولوية كانت لتوفير احتياجات المناطق الصناعية وقد أصبحت جاهزة

وبيّن أن سوق الهال القديم وسط مدينة حلب، توقف العمل به في بيع الخضر قبل الأزمة وتم تغيير صفته العمرانية من سوق لبيع الخضر إلى سوق تراثي وسياحي وتجاري، وبالتالي ستكون النشاطات التجارية والحرفية فيه عبارة عن نشاطات تراثية تقليدية.

وتابع: يضم السوق ١٧٠ محلاً تجارياً مازالت وستبقى بملكية أصحابها، ولكن سيتم استثمارها وفق الخصائص التي ذكرناها، حيث يستطيع كل مالك لهذه المحلات ممارسة النشاط الذي يختاره وفق المحددات التي تتناسب وتخصص لهذا السوق كسوق تجاري تراثي، والمحلات التي سترخص فيه هي عبارة عن بيع توابل وغيرها، وذلك بالتنسيق مع غرفة تجارة حلب، إضافة إلى إمكانية وجود تراسات ومقاه تراثية في هذا السوق، مشيراً إلى أنه يتم التفكير في كشف جزء من نهر قويق في منطقة السوق لإعطاء السوق جمالية سياحية معينة، وسيكون هناك مول كمشروع استثماري لمجلس المدينة في المكان الفارغ من أرض السوق، وهناك استثمارات متنوعة سيطرحها مجلس المدينة في إطار مشروع سوق الهال القديم.

ولفت مدلجي إلى أن مجلس مدينة حلب وفر لمن هجروا من محلاتهم في الأحياء التي دخلتها المجموعات الإرهابية مكانا لاستمرارهم في العمل، ولتأمين رزق أولادهم، حيث سمح حينها بوضع البراكات والبسطات على كل الأرصفة في المناطق الآمنة، وتحولت أقبية السكن الأول والفيلات الى ورشات للإنتاج في المناطق الآمنة، بهدف مد الناس بأسباب الصمود والبقاء في حلب.

وبين أنه وبعد تحرير كامل أحياء مدينة حلب وعودة الأمان إليها لم يعد هناك مبرر لاستمرار هذه الحالة، حيث أصبح بإمكان كل مواطن العودة إلى منطقته والسوق الذي كان يعمل فيه وترميم محله، كما تم إيجاد مكان مخصص للبسطات، وبمتابعة شخصية من محافظ حلب وبتفاهم متميز من أصحاب هذه الفعاليات تم انتقالهم إلى الأماكن الدائمة وبدون أي اعتراض، أما بالنسبة للمحلات التي تطبخ وتشوي ويصدر عنها دخان وروائح والتي كانت تعمل خلال الأزمة في محلات نظامية ولديها ترخيص مؤقت في السكن الأول أكد مدلجي إعطاءها مهلة منذ تشرين الأول الماضي للانتقال إلى مناطق أخرى، وطلبنا أن تكون نشاطاتهم مقتصرة على تقديم وبيع المواد الغذائية أو غير الغذائية التي لا يستخدم فيها الشوي والقلي بمعنى عدم انتشار الدخان فيها، وحددنا منتصف حزيران كموعد أخير لذلك.

«٦١٣ ألف طن من القمامة»

وقال مدلجي: نعاني كجميع المدن التي دخلتها المجموعات الإرهابية، من نقص كبير في الآليات ومنها آليات النظافة، ومع ذلك نقوم بما نملك من تجهيزات وقوى عاملة في المحافظة قدر الإمكان على مدينتنا نظيفة، مضيفا: حققنا نجاحا في نظافة الشوارع الرئيسية والساحات والأماكن العامة، أما في الشوارع الفرعية فان النظافة ليست بمستوى رغبتنا.

وبيّن أن كمية القمامة التي يتم ترحيلها تبلغ ٦١٣ ألف طن، مؤكداً من متابعة كل منطقة للاستمرار في المحافظة على مستوى النظافة فيها، وتتركز المعاناة في الأحياء الضيقة التي لا يمكن دخول سيارات النظافة إليها، وعدم وجود حاويات قمامة فيها، كل ذلك إضافة إلى التراجع الكبير في عدد عمال النظافة من ٣٠٠٠ عامل إلى ٤٥٠ عامل وعدد الآليات تراجع من ١٧٠ آلية إلى ٦٥ آلية منها ٣٠ آلية تعمل بشكل مقبول، وبشكل عام يتم العمل بنسبة ١٥ بالمئة بالنسبة للطاقة البشرية و٢٠ بالمئة من الطاقة الآلية في مجال النظافة. ويتم الآن التفكير في طرح موضوع النظافة في المدينة للاستثمار، لكن لم تتبلور الفكرة بعد.

«لا مخالفات بعد ١٥ سنة»

وأكد مدلجي نعمل على معالجة جميع المناطق العشوائية، لكن بشكل متتابع وهادئ، بحيث لن تبقى منطقة مخالفات وسكن عشوائي في مدينة حلب بعد ١٥ سنة، مضيفاً: اليوم وبعد التحرير مباشرة تمت البدء بمنطقة الحيدرية وتم تحقيق خطوات متميزة في التنفيذ، مضيفا: وساعدنا في ذلك أن هذه المنطقة مستملكة لمجلس المدينة، ومصنفة كمنطقة تطوير عقاري، وبعد الانتهاء من هذه المنطقة سنبدأ في تنظيم منطقة جبل بدرو، وتل الزرازير. إما بالنسبة لتطبيق القانون ١٠ فسيكون لمناطق التوسع في المدينة وليس لهذه المناطق.